الوسم الإعرابي في الأفعال العربية

أ . د . عبدالحميد النوري عبدالواحد
جامعة أم القرى – مكة المكرمة

ملخّص :

تقرّ النظريّة النحويّة العربيّة القديمة بأنّ الإعراب من حقّ الاسم، وأنّ الفعل المضارع في إعرابه ملحق به. والإعراب دلالة طارئة تحقّقها علامات واسمة هي ما أطلقنا عليه الوسم الإعرابيّ. ونحن نحاول أن نبيّن من خلال هذا البحث أنّ المعنى المستفاد من الوسم الإعرابيّ مختلف في الفعل المضارع عمّا هو عليه في الاسم. وإذا كانت المعاني المستفادة من الإعراب في الأسماء هي المعاني النحويّة الشائعة، أي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة فإنّ المعاني المستفادة من الفعل المضارع هي مقولات لغويّة، وذلك كالأوقات أو الزمن الممتدّ القريب أو البعيد، والإيجاب والنفي، والأمر والنهي، وكلّ ما تمليه السياقات في الاستعمال. ومن خلال معالجتنا لهذه الظاهرة نخلص إلى أنّ الفعل المضارع والفعل في العربيّة عموما مبنيّ على السكون، وهو يقف عند حدود البنية أو الجذع، وأمّا ما تلاه فهو وسم إعرابيّ مقوليّ وظيفيّ أو علامات ضميريّة دالّة، سواء كانت حرفيّة أو اسميّة، وهي اسميّة عندما تقوم بوظيفة الفاعل لا محالة.

إنّ المستحق للإعراب، على رأي سيبويه وجمهور النحاة، هو الأسماء[١]، وأمّا الأفعال فهي ملحقة بها[٢]. ويعتبر هؤلاء أنّ الأصل في الأسماء الإعراب، وإن وجدت بعض الأسماء المبنيّة، وأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإن وجدت بعض الأفعال المعربة، وأنّ الحروف كلّها مبنيّة على أصولها. ويقول الزجّاجيّ في هذا المضمار: "فكلّ اسم رأيته معربا فهو على أصله، وكلّ اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكلّ فعل رأيته مبنيّا فهو على أصله، وكلّ فعل رأيته معربا فقد خرج عن أصله، والحروف كلّها مبنيّة على أصولها" [٣].

والإعراب في العربيّة دلالة طارئة على الكلمة المعربة، تحقّقها علامات دالة تجيء في آخر الكلمة. ويقول ابن يعيش في هذا الصدد في تمييزه بين الاسم المعرب والإعراب: "لمّا كان المعرب يقوم بنفسه من غير إعراب والإعراب لا يقوم بنفسه صار المعرب كالمحلّ له والإعراب كالعرض فيه" [٤].وعليه فإنّ الإعراب من متمّمات الكلمة أو من كمال بنيتها، وذلك بغرض التمييز بين المعاني النحويّة الشائعة أي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة. و هذا من شأنه أن يمكّننا من التفريق بوضوح بين العُمد والفضلات في التركيب أو في الكلام.

(١) يقول ابن عقيل في هذا الغرض: "ومذهب البصريّين أنّ الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال" (شرح ابن عقيل ج١ ص ٣٩).

(٢) ويقول ابن عقيل أيضا وفي الغرض نفسه: "ويذهب الكوفيّون إلى أنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال" (شرح ابن عقيل ج١ ص ص ٣٩-٤٠).

(٣) الزجّاجيّ: الإيضاح في علل النحو ص ٧٧ .

(٤) ابن يعيش: شرح المفصّل ج١ ص ٤٩

الإعراب :

يعرّف الأنباري الإعراب بقوله: "أمّا الإعراب فحدّه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا"(١).ويعرّفه ابن هشام بقوله: "الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة"(٢). وهو أخيرا عند ابن جني "الإبانة عن المعاني بالألفاظ "(٣).

بهذه التعريفات وهي كثيرة، وإن بدت مختلفة في الظاهر وتقاربت من حيث المدلول، نستفيد ما يلي:

- أنّ الفائدة الحاصلة من الإعراب هي الإبانة عن المعاني، والمقصود بهذه المعاني أساسا المعاني النحويّة التي سبق أن أشرنا إليها.
- وأنّ هذه المعاني تُستفاد من الاختلاف الحاصل في آخر الكلم، لأنّ ما كان آخره لا يتغيّر فهو مبنيّ لا محالة. والبناء يخالف الإعراب حتما باستثناء ما كان من حظّ التغيّرات الصوتيّة الطارئة على المبنيّ في آخره، وذلك من نحو قولنا: أخذتُ منَ الرجلِ / أخذتُ منْ زيد / أخذتُ مِنِ ابنك..

فهذا الاختلاف الطارئ على "مِنْ" وهي مبنيّة ليس بسبب من اختلاف العوامل، وإنّما هو اختلاف صوتيّ محض ناشئ عن الوصل بين كلمتين وبالنظر إلى مفتتح الكلمة الثانية.

(١) الأنباري : كتاب أسرار العربيّة ص ٤١
(٢) ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ج١ ص ٣٩
(٣) ابن جنّيّ : الخصائص ج١ ص ٣٥

- أنّ الاختلاف المتحقّق في آخر الكلمة اختلاف لفظيّ، أو بالأحرى صوتيّ يبرز في الصورة المكتوبة أو في النطق والسمع. وهو عبارة عن حركات أو حروف أو تنوين.
- أنّ هذا الاختلاف اللّفظي قد لا يحمل على اللّفظ أحيانا، وإنّما هو يحمل على التقدير، أي أنّنا نقدّره، وهو في عداد العدم، أو هو ما يتحقّق بالوحدات الصرفية (أو ما يطلق عليها المورفيمات les morphemes).
- أنّ هذا الاختلاف أخيرا يجلبه العامل. والعامل عنصر لفظي (وإن كان أحيانا من باب التقدير أيضا) يسبق المعمول ليحقّق الأثر العامليّ، بمعنى أنّ هذا الاختلاف لا يتحقّق إلاّ في مستوى التركيب، ولا حديث عن الإعراب في الكلمات المفردة خارج النظم.
- أنّ العامل، ومثلما هي الحال بالنسبة إلى الإعراب، يمكن أن يكون مقدّرا. ويطلق عليه والحالة هذه عاملا معنويّا، وذلك في مقابل العامل اللّفظيّ.

وتبعا لهذا إنّ الوحدات الصوتيّة (الحركات والحروف والتنوين) التي تحقّق الإعراب، هي وحدات دالة، وهو ما يحملنا على أن نطلق عليها **الوسم الإعرابيّ**، وإن بدا هذا الوسم نظريّا أوسع ممّا نحن بصدد معالجته، لأنّه يتحقّق بأوجه أخرى غير العلامات الدّالة، وذلك من نحو ما نجده في لغات أجنبيّة مثل الأنقليزيّة والفرنسيّة والإيطاليّة، التي يتحقّق فيها الإعراب في الأسماء بالرتبة أو الموقع.

الوسم والواسم أو العلامة الدّالة :

الوسم في اللّسانيات الحديثة هو السمة المميّزة، سواء تحقّقت صوتيّا أو حرفيّا أو تركيبيّا أو دلاليّا. فسمة الجهر في الأصوات مثلا تقابلها سمة الهمس، وسمة الشدّة تقابلها سمة الرخاوة أو اللّين، وسمة الفميّة تقابلها سمة الأنفيّة، وقس على ذلك، وهذا ما يجعل كلّ صوت يتحدّد بحزمة من السمات هي التي تضبط هويّته. ومن سمات الوسم في باب الصرف ما يميّز جملة المقولات الصرفيّة، من ذلك سمة التعيين للتمييز بين المعرفة والنكرة، وسمة الجنس للتمييز بين المذكّر والمؤنّث، وسمة العدد للتمييز بين المفرد والمثنى والجمع إلخ.. وأمّا السمات التركيبيّة فتُحدّد بجملة من الوحدات الصغرى الدّالة لتحديد بنية تركيبيّة ما، وهذا من نحو العلامات الإعرابية التي أشرنا إليها، أو من نحو رتبة الكلمات في التوزيع أو غيرها. وأمّا الوسم الدلاليّ فهو ضبط الخصائص أو السمات الدلاليّة الملازمة لكلّ وحدة معجميّة . وذلك من نحو [+ عاقل] أو [- عاقل] و [+ سائل] أو [– سائل] و [+ صلب] أو [– صلب] و [+ محسوس] أو [- محسوس] إلخ..

وتبعا لهذا وبناء على ما سبق فإنّ الواسم Le marqueur هو الوحدة الصرفيّة (أو المورفيم) الذي يحدّد الخصائص المشتركة الدّالة لوحدة صوتيّة أو لسانيّة ما. والوحدة اللّسانيّة الموسومة هي الوحدة التي تتمتّع بخصيصة صوتيّة أو صرفيّة أو تركيبيّة. وذلك في مقابل وحدات أخرى غير موسومة، فيكون الوسم فيها علامة صفريّة، أي هو من باب التقدير أو الافتراض.

والعلامة الواسمة عند النحاة العرب تطّرد ولا تنعكس، بمعنى لو قلنا مثلا "كلّ ما تدخله أداة التعريف فهو اسم" فالعكس غير صحيح، أي ليس كلّ الأسماء هي ما تدخله أداة التعريف.

وللتأكيد على هذا نقول إنّ الواسم في النحو العربيّ، قرينة دالّة أو علامة، والإعراب، أو بتعبير أدقّ علامات الإعراب، من القرائن الدّالة، وهذه القرائن متعلّقة بالعقد والتركيب. وهذه العلامات هي الحركات أوّلا (الفتحة والكسرة والضمّة)، أو ما ينوب عنها من الحروف، وهي التنوين ثانيا باعتباره حركة متبوعة بنون ساكنة.

ولعلّ من الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن نشير إلى أنّ النحاة يرون أنّ الأصل في الإعراب هو للحركات، والحروف فروع عليها على حدّ عبارة ابن يعيش. ويرى ابن مالك أنّ الإعراب بالحركات والسكون أصل، وينوب عنها الحرف أو الحذف.

وقال ابن عقيل في هذا المضمار: "والرفع يكون بالضمّة، والنصب يكون بالفتحة، والجرّ يكون بالكسرة، وما عدا ذلك يكون نائبا عنه" [(١)]، ويقول عبد القاهر الجرجاني من جهته "اِعلم أنّ أصل الإعراب أن يكون بالحركات، وإنّما يعدل عنها لسبب" [(٢)]. والسبب هو الثقل عادة، وذلك بالنظر إلى أولويّة الحركات لخفّتها مقارنة بالحرف، هذا فضلا عن أنّ الكلم برمّته قائم على حروف. ومن هذا وجب أن تكون العلامات الواسمة غير الحروف نفسها.

(١) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ج١ ص ٤٥
(٢) الجرجانيّ : المقتصد في شرح الإيضاح ج١ ص ١٠٣

ويميّز ابن يعيش في هذا الصدد بين العلامة والمعلم، ويشبّه العلامة بالطّراز في الثوب، فالحركات هي الأصل، والإعراب بالحروف على حدّ عبارته "يجيء لمقتضيات".

هذا وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ العلامة الإعرابيّة الواحدة قد تدخل على حالتين إعرابيّتين، ممّا يقودنا إلى التمييز بين **العلامة الإعرابيّة** و**الحالة الإعرابيّة**. و يرى الأستراباذي في هذا المضمار أنّه ينبغي أن تقدّر كلّ واحدة من الكسرتين من نحو "إنّ المسلماتِ" و "بالمسلماتِ" مثلا، أو الفتحة نحو "إنّ أحمدَ" و "بأحمدَ" غير الأخرى، ذلك أنّ العلامة الإعرابيّة وسم دالّ، وهو متحقّق في هذه العبارات، وأنّ الحالة الإعرابيّة هي أمر اعتباريّ في الذهن، ومن هنا جاء القول بتقدير العلامة الإعرابيّة[(١)].

ويرى الزجّاجيّ في نطاق هذا التصوّر أيضا أنّ العلامة الإعرابيّة هي حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه. وهي تدخل على آخر حرف في الاسم المتمكّن والفعل المضارع، وذلك الحرف هو حرف الإعراب[(٢)].

وحتّى يعطي سيبويه هذه العلامات الواسمة حقّها يميّز، وبصورة جليّة، بين علامات الإعراب وعلامات البناء، فيعتبر النصب والجرّ والرفع والجزم لحروف الإعراب (سواء تعلّق الأمر بالاسم المعرب أو بالفعل المضارع).

ويعتبر الفتح والكسر والضمّ والسكون للبناء. ويقول سيبويه في هذا الشأن: "وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه

(١) الأستراباذي : شرح الكافية ج١ ص ٩٧
(٢) الزجّاجيّ : الإيضاح في علل النحو ص ٧٢

الأربعة لما يحدث فيه العامل. و ليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف، وذلك حرف الإعراب" (١).

بداية من تأسيس سيبويه للنحو العربي تتّضح مسألة الإعراب باعتبارها علامات دّالة، وأنّ هناك حروفا تتحمّل عبء حركات الإعراب هي حروف الإعراب، و يتّضح الفرق بين مجاري أواخر الكلم لا في المفهوم وحده، وإنّما في المصطلح أيضا. ويتّضح بالإضافة إلى هذا أنّ المتحكّم في الإعراب هو العامل، وأن لا إعراب بغير عامل، وقد يصل الأمر ببعض النحاة إلى القول بأنّ **المتكلّم المستمع** هو المتحكّم وحده في الإعراب، أو هو صانع الإعراب، وذلك بالنظر إلى مقاصد الكلام أو المعاني المستفادة منه.

الفعل المضارع المعرب :

إنّ اعتبار الأصل في الإعراب للأسماء المتمكّنة يفيد أن الفعل المضارع ملحق بالأسماء في إعرابها. وأمّا الأدّلة المقدّمة من قبل النحاة في هذا الصدد فتتمثّل في اعتبار أنّ المعاني النحويّة المستفادة من الإعراب هي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة. وهي المعاني الملازمة للاسم وحده دون الفعل أو الحرف. ويرى هؤلاء النحاة من جهة أخرى أنّ الأفعال لا تستحقّ الإعراب في الأصل لأنّها عوامل تعمل في غيرها. ولو جاءت الأفعال، ومن باب الافتراض، معربة لكانت بحاجة بدورها إلى عوامل

(١) سيبويه: الكتاب ج١ ص ١٣

تعمل فيها، ذلك أنّه "لا بدّ للمعرب من معرب". وعليه لن تكون الأفعال أحقّ بالإعراب من عواملها، فكان يجب أن تعرب عواملها أيضا، فيكون لعواملها عوامل، وهكذا دواليك. وتبعا لهذا فإنّ الكلام كلّه سيصبح معربا.

وأمّا لمَ أعرب الفعل المضارع ؟ فالجواب يأتي من وجهين:

- **الوجه الأوّل**: أنّ الفعل المضارع تصحبه في آخره اختلافات دالّة، تتعلّق بالفعل المضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم. وإنْ كانت في الحقيقة اختلافات دالّة على مقولات لغويّة كالأوقات والزمن الممتّد القريب أو البعيد، والإيجاب والنفي، والأمر والنهي وغيرها.
- **الوجه الثاني**: الشبَه الحاصل بين الاسم والفعل، ومن هنا أطلقت صفة المضارع بسبب من الشبه القائم بين الطرفين المذكورين. ويجمل النحاة أوجه الشبه هذه في المقوّمات التالية:

١- التوافق في البنية: أي بين بنية الاسم وبنية الفعل المضارع، وذلك في ما يتعلّق بعِدّة الحروف والحركات والسكنات. فـ "يضرب" مثلا هي على شاكلة "ضارب"، و"يُكرم" هي على شاكلة "مُكرِم" و"يُدحرج" هي على شاكلة "مُدحرِج"، وذلك في مقابلة الحرف بالحرف والحركة بالحركة والساكن بالساكن.

٢- التوافق في الشيوع والتخصيص، إذ الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال، مثلما يصلح الاسم للتنكير والتعريف، من ذلك مثلا أنّ الفعل "يكتب" يفيد الحال وإذا ألحقناه السين أو سوف فإنّه

يخلص للاستقبال، ما يزيل عنه حالة الشيوع التي كانت ملازمة له. وهذا شبيه بالاسم الذي تدخله أداة التعريف فتقصره على مخصوص كالرجل مثلا، وذلك بعد أن كان شائعا. ويقابل ابن يعيش في هذا الغرض بين الإبهام والشيوع مثلما يقابل آخرون بين التخصيص والشيوع [١].

٣- دخول لام التوكيد على الفعل المضارع والاسم على حدّ سواء، وذلك من نحو قولنا: إنَّ زيدا لقائمٌ / إنَّ زيدا لَيَقومُ

ولعلّ من الجدير بالملاحظة أنّ لام التوكيد هذه لا تدخل إلاّ على الفعل المضارع، ولا تدخل على صيغة الماضي أو الأمر مثلا[٢].

وأخيرا وبالنظر إلى هذا الشبه الحاصل بين الاسم والفعل المضارع استحقّ هذا الأخير في تقدير النحاة الإعراب المتمثّل في الرفع والنصب والجزم.

ولعلّ من المفيد الإشارة أيضا إلى أنّ للفعل المضارع شروطا لإعرابه هي:

- أن لا يكون متّصلا بنون جماعة النسوة، وذلك من نحو قولنا:

هنَّ يَضْرِبْنَ / هنَّ لمْ يَضربْنَ / هنَّ لن يضربنَ

- أن لا يكون متّصلا بنون التوكيد المباشرة، سواء كانت خفيفة أو ثقيلة، وذلك من نحو قولنا: لَيَنْبُذَنَّ / لينبُذَنْ

(١) ابن يعيش : شرح المفصّل ج٧ ص ٦

(٢) ابن يعيش : المرجع نفسه والصفحة نفسها

وإذا ما أقررنا بهذا الشبه الحاصل بين الاسم والفعل المضارع فإنّنا سوف نقرّ بأنهما يتّفقان في حالتي الرفع والنصب، وإن اختلفت جهتا الإعراب، وذلك بالنظر إلى العوامل، وأنهما يختلفان في حالتي الجرّ والجزم، إذ الجرّ من خصائص الاسم، في حين أنّ الجزم من خصائص الفعل المضارع.

والحكم الشائع في هذا المقام يقضي بأنّ الفعل لا يُجرّ والاسم لا يُجزم. ويتحقّق الجرّ في الأسماء بحروف الجرّ أو الإضافة، ولا تدخل حروف الجرّ على الأفعال وإن تعدّت بواسطتها أحيانا إلى المفاعيل، والأفعال لا تكون مفعولة البتّة، ولا يضاف إليها أيضا، ذلك أنّ المضاف إليه يجيء إمّا للتعريف أو التخصيص والأفعال لا تعرّف ولا تخصّص[(١)]. ومثلما لا تجرّ الأفعال لا تجزم الأسماء، لأنّ الجزم يتمّ بحروف مخصوصة هي موضوعة لمعان تصحّ في الأفعال ولا تصحّ في الأسماء، وذلك من قبيل الأمر والنهي والشرط. ولمّا امتنع دخول هذه المعاني حسب النحاة على الأسماء امتنع دخول الجزم عليها لا محالة.

إعراب الفعل المضارع :

لا يشترك الفعل المضارع مع الاسم في الإعراب وحده، على ما بيّنا، وإنّما هو يشترك معه في الإعراب بالحركات والإعراب بالحروف. ومن باب التمثيل نقول بتحقّق الإعراب في يكتبُ ونكتبُ بالحركات، وفي يكتبْ بحذف الحركة، ويتحقّق في ما يسمّى بالأفعال الخمسة (تَكْتُبِينَ ويَكتبانِ وتَكتبانِ ويَكتبونَ وتكتبون) بثبوت النون أو حذفها، فنقول يكتبان ولم يكتبَا ولن يكتبَا على سبيل المثال.

(١) ابن الخشّاب: المرتجل ص ٥٢

والظاهر أنّ النحاة يقرّون بأنّ إعراب الفعل المضارع متأتّ من الشبه الحاصل بين الاسم والفعل المضارع، وإنْ اختلفا في الحقيقة، وذلك بالنظر إلى المعاني المستفادة من الإعراب أوّلا، وعدم التطابق الكامل في الإعراب بينهما ثانيا، والاختلاف في دلالة الوسم الإعرابيّ أو العلامات الإعرابيّة ثالثا.

وللتوضيح نشير إلى أنّ المعاني الحاصلة في الفعل المضارع ليست هي المعاني النحويّة المستفادة من الاسم المعرب، وإنّما هي معان تتعلّق بالحدث وجريانه أو انقطاعه في الزمن، وتتعلّق بالإثبات والنفي والشرط وغيرها. هذا فضلا عن اختلاف حالات الإعراب على ما بيّنا، إذ من خصائص الأسماء الجرّ ومن خصائص الفعل المضارع الجزم. ولا غرو في أنّ ما يطلق عليه حرف الإعراب هو اختلاف جوهريّ آخر يفصل بين الاسم المعرب والفعل المضارع، ذلك أنّ الاسم ينتهي بحرف إعراب من شأنه أن يتحمّل عبء الحركات الإعرابيّة أو التنوين، وفي حالة الإعراب بالحروف فإنّنا نحمل هذه الحروف على أنّها هي حروف الإعراب. في حين أنّ في الفعل المضارع لا وجود لحرف إعراب فيه، وذلك بالرغم من الشبه الحاصل في الأبنية المتحقّقة من قبيل "يكتبون" و"يكتبان" مقارنة ب "مسلمون" و"مسلمان" مثلا. فالواو والألف في الفعل المضارع ضميران متّصلان في محلّ رفع فاعلان، في حين أنّهما في الجمع والتثنية هما حرفان دالان على التثنية والجمع والتذكير. وكذلك الأمر بالنسبة إلى النون أيضا، إذ هي في الأسماء نون عوض أي تأتي عوضا عن الحركة والتنوين، وهي في الفعل المضارع عند ثبوتها علامة الفعل المضارع المرفوع، وفي حالة حذفها علامة المضارع المجزوم أو المنصوب.

والنون في الفعل المضارع حسب النحاة تشبه الحركات في الأسماء المتمكّنة، وعليه يمكن الاعتداد بها في الأفعال مثلما يتمّ الاعتداد بالحركة في الأسماء.

ولعلّ من الجدير بالملاحظة أنّ هذا الشبه لا يمسّ الأفعال الخمسة الصحيحة السالمة وحدها، وإنّما يمسّ حالات الفعل الناقص المجزوم أيضا، فيحذف الحرف باعتباره حرف علّة وتحذف حركته معه، فنقول "لم يغزُ"، و"لم يرمِ" و"لم يخشَ" مثلا، عوض يغزو ويرمي ويخشَى. في الوقت الذي لا يتمّ فيه التغيير أو يتمّ جزئيا في المضارع المنصوب فنقول "لن يغزُوَ" و"لن يرميَ" و"لن يخشَى". وكلّ هذا يتعلّق بالتغيّرات الطارئة على الفعل، وذلك بالنظر إلى السياقات الموجبة لتطبيق قواعد الإعلال أو عدم تطبيقها.

وبناء على كلّ ما سبق، ألا يحقّ لنا أن نتساءل : هل يعدّ الفعل المضارع معربا حقّا؟ وإن قدّرنا أنّه معرب، لمَ لا يتوافق إعرابه وإعراب الاسم؟ و إذا ما قبلنا أنّ الفعل المضارع معرب، بالنظر إلى التغيرات الحاصلة في آخره، لمَ لا نعتبر الفعل الماضي معربا أيضا؟

ممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الأسئلة قد توحي بإثارة الشكّ في أمر إعراب الفعل المضارع أو افتراض أنّ إعراب الاسم يختلف عن إعراب الفعل، وأنّ الإعراب المتحقّق في المضارع لا يختلف جوهريّا عمّا يصيب الفعل الماضي من اختلافات تحصل في آخره. هذا مع التأكيد مجدّدا أنّ التوافق الحاصل بين الاسم المتمكّن والفعل المضارع فيما يتوهّم أنّه من الإعراب

ما هو إلاّ توافق شكليّ أو ظاهريّ لا غير. ذلك أنّ التغيير الحاصل في الاسم والفعل المضارع ليس واحدا في كلّ الحالات، وإن اتفقا في الرفع والنصب.

وحتّى فيما يتعلّق بالفعل المضارع في حدّ ذاته فإنّ الاختلاف قائم أيضا إذ يجيء المضارع المنصوب موسوما بالفتحة في لن يكتبَ مثلا، وبحذف النون في لن يكتبوا أو لن يكتبا، ويجيء المضارع المجزوم موسوما بحذف النون في لم يكتبوا وبعلامة صفريّة في لم يكتبْ مثلا. وعليه وإذا ما قدّرنا أنّ المضارع المنصوب والمجزوم موسومان فإن المضارع المرفوع ليس كذلك.

ولا يخفى أنّ الضمّة مشتركة بين الاسم والفعل المضارع وكذا الفتحة، باعتبارهما علامتين واسمتين، إلاّ أنّهما تختلفان في الجرّ والجزم. فالأوّل موسوم بالكسرة في حين أنّ الثاني موسوم بعلامة صفريّة.

وبالإضافة إلى هذا فإنّ الرفع والنصب والجرّ يتمّ في الاسم أساسا بالحركات باعتبارها الأصل في الإعراب. والحركات مثلما سبق أن أشرنا إليه، أصوات متحقّقة، هي في الواقع وحدات صوتيّة قائمة بذاتها، أي هي فونيمات (phonemes). وللفونيم مثلما نعلم وظائف عدّة: صوتيّة وصرفيّة ودلاليّة وتركيبيّة أيضا. وأمّا الحركات في الفعل المضارع، باعتبارها علامات واسمة فهي ليست دالّة على المعاني النحوية البتّة، أي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة المتعلّقة بائتلاف الكلمات في ما بينها، وإنّما هي معان أخرى لها علاقة بسمتي الزمن والوجه. وهي من سمات الفعل التي تسم الفعل المضارع مثلما تسم الفعل الماضي أيضا.

فالضمّة في المضارع دالّة على الوجه التعيينيّ L'indicatif ، والفتحة دالّة على النفي والاستقبال، والسكون دالّ على النفي في الماضي. والقرائن الدالّة على النصب في الفعل لا تنحصر في "لن"، وإنّما نجدها في "أن" المصدرية و"كي" و"لام التعليل"، مثلما تتحقّق في بعض السياقات الأخرى مثل الطلب والشرط، وذلك من نحو قولنا: " لا تكذبْ فتلامَ " أو "اجتهدْ فتنجحَ".

ولا يختلف الأمر أيضا بالنسبة إلى الجزم، فهو ليس قصرا على "لم" النافية، وإنّما هو يتحقّق في "لمّا" و"لام الأمر" و"لا الناهية" الخ.. هذا فضلا عن حالات الشرط من نحو " إن تجتهدْ تنجحْ " أو " مَنْ تُصبْ تُمِتْه" أو "متَى ترحلْ أرحلْ" إلخ..

من هنا فإنّ الإقرار بوجود الوسم الإعرابيّ في الفعل المضارع لا بدّ أن يُقبل بحذر. وأن يُفهم منه أنّه مختلف عن الوسم الإعرابيّ الذي يسم الأسماء المتمكّنة. وما هو في الحقيقة إلا "إسقاط لمقولة الوجه الوظيفيّة"[(١)]، أو هو سمة من السمات الإعرابيّة مختلفة ومتنوّعة عمّا هي عليه في الأسماء، وذلك بالرغم من التشابه الظاهريّ بينها، فهي وإن كانت في الاسم تدلّ على المعاني النحويّة المفترضة، فهي في الفعل المضارع تحقّق مقولة الوجه الوظيفيّة كالتعبير عن الوجه الطلبيّ أو الشرطيّ أو غيره.

(١) الرحّاليّ: تركيب اللّغة العربيّة ص ٨١

بناء الفعل المضارع :

إنّ الفعل المضارع معرب عند النحاة بلا خلاف. إلاّ أنّه "لا يعرب إلاّ إذا لم تتّصل به نون التوكيد أو نون الإناث"[(١)]، أي أنّ للفعل المضارع حالات بناء تكون عند اتّصاله بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، أو عند اتّصاله بنون النسوة، فيكون في الحالة الأولى مبنيّا على النصب، وفي الحالة الثانية مبنيّا على السكون، وذلك من نحو قولنا : أنتَ تَكتُبَنَّ أو تَكتُبَنْ / أنتَ لم تَكتُبَنَّ / أنتَ لن تَكتُبَنَّ.

أو من نحو قولنا: أنتُنَّ تَكتُبْنَ / أنتنَّ لم تَكتُبْنَ / أنتُنَّ لن تَكتُبْنَ.

على غرار ما يمكن ملاحظته من خلال هذه الأمثلة المذكورة يظلّ الفعل المضارع، بالرغم من سمة الإعراب، على حاله دون تغيير، و من هنا جاء الحديث عن البناء. ويرى النحاة أنّ الفعل المضارع المؤكّد بنون التوكيد يفقد بناءه إذا فصل بينه وبين نون التوكيد بضمير الرفع كألف المثنى و واو الجمع وياء المؤنث المفرد فنقول: أنتما تَضرِبانِّ / أنتُم تَضرِبُنَّ / أنتِ تَضرِبِنَّ.

وبناء على ما سبق إنّ الحديث عن بناء الفعل المضارع في هذه الحالات بحاجة في اعتقادنا إلى التأمّل وإعادة النظر. والسؤال الذي يُطرح في هذا الصدد: لم نعتبر هذه الحالات المشار إليها حالات بناء؟ وهل يكفي أن نقول: إنّها جاءت على هيئة واحدة في حالاتها المختلفة وبالتالي يتمّ الإقرار بأنّها مبنيّة؟ للوصول إلى الأجوبة المقنعة علينا أن نفحص من جديد جملة تصاريف الفعل المضارع في حالة التوكيد بالنون.

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ج١ ص ١٩

أوّلا : ولنبدأ بصيغة المفرد المذكّر المخاطب: أنت تَكْتُبَنَّ / لم تَكتُبَنَّ / لن تكتُبَنَّ

الشاهد في هذه الأمثلة وبالنظر إلى أبنية هذه التصاريف نلاحظ أنّنا أضفنا إلى تصريف الفعل مع "أنت" نون التوكيد الثقيلة، وذلك ممّا يعطي بالنظر إلى الكتابة الصوتيّة وبوضع الحواجز الخفيفة الفاصلة بين الفعل والوحدات الصرفيّة الصغرى الدالّة، علما أنّ الحواجز الخفيفة (+) هي عناصر إجرائية تفصل بين الوحدات الصرفيّة الصغرى أي المورفيمات[١]:

/تَكْتُبُ+نَّ/ لن /تَكتُبَ+نَّ/ لم /تَكتُبْ+نَّ/

وبالنظر إلى هذا التصريف وبالاعتماد على التصوّرات المذكورة فإنّ الصيغة المتحقّقة في الاستعمال هي صيغة المضارع المنصوب " تكتبَنَّ ". وتبعا لهذا تُحمل حسب النحاة صيغتا المرفوع والمجزوم على المنصوب ما دامت هي وحدها المتحقّقة.

بيد أنّ السؤال الذي يظلّ قائما لمَ حملنا الرفع والجزم على النصب، ونحن نعلم أنّ الرفع هو الأصل في الإعراب؟ ولمَ لا تُعتبر صيغة المرفوع هي الأساس الذي تُبنى عليه بقية الصيغ؟

الظاهر أنّ المسألة تتعلّق برصد الالتباس، أي أنّنا فررنا من صيغة المرفوع لأسباب صوتيّة محضة، ذلك أنّ صيغة /تَكْتُبُ+نَّ/ في الأصل

(١) تصطلح النظريّة التوليديّة التحويليّة على وضع حاجز ضعيف (+) للفصل بين الوحدات الصرفيّة الدالّة أي المورفيمات، وحاجز قويّ (#) للفصل بين الوحدات الدالّة أو الكلمات، وحاجز قويّ جدّا (##) للفصل بين الجمل.

هي صيغة ثقيلة، وثقلها متأتّ من ثقل ضمة الرفع مع فتحة النون المشدّدة، مقارنة بخفّة الفتحة، ولتجنّب الالتباس الذي يمكن أن يحصل بين المفرد المخاطب وجمع المذكّر المخاطب، أي بين أنتَ تكتبُنَّ وأنتم تكتبُنَّ من جهة ثانية.

وبالنظر إلى هذه التغيّرات الطارئة على تصريف الفعل المضارع المشار إليها، ألا يمكن اعتبار تكتُبَنَّ (أنتَ) معربا لا مبنيّا، وذلك من باب التقدير من نحو ما حصل في تقدير الإعراب في أمثلة المنقوص والمقصور من نحو قاض وساع وغاز وفتى وعصا.

وإذا كانت نون التوكيد ثقيلة مع تكتُبُنَّ (أنتَ) فهي أشدّ ثقلا مع تكتُبْنَّ في حالة الجزم، وذلك بسبب من التقاء الساكنين، ممّا قد يؤدي إلى حذف الساكن الأوّل. لكنّ الحذف في مثل هذه الحالات غير وارد ممّا يقود إلى إدماج حركة قصيرة بالضرورة، وذلك بغاية التخلّص من التقاء الساكنين. ولعلّ الفتحة في هذه الحالة هي أولى الحركات بالإدماج، وذلك للمحافظة على سلامة تصريف الفعل.

ثانيا : صيغة المثنّى المخاطب

فيما يتعلّق بتصريف الفعل مع أنتما فمن المفروض أن تكون هذه الصيغة في المضارع المرفوع نظريّا هي: /تَكْتُبَانِ+نَّ/، وفي المضارع المنصوب والمجزوم هي: /تَكْتُبَا+نَّ/

مثلما يمكن ملاحظته لا يخفى أنّ هذه الحالات أيضا يُحمل فيها المرفوع والمجزوم على المنصوب. والمتحكّم في كلّ هذا ومن جديد مبدأ الثقل الحاصل في الأبنية الصوتيّة لهذه التصاريف. والثقل يتعلّق في

المرفوع باعتباره مجالا تتوالى فيه ثلاث نونات: نون الرفع ونونا التوكيد (أي النون المشدّدة)، ممّا يؤدّي إلى حذف إحدى هذه النونات، وذلك كراهة تتالي الأمثال، فكانت المحذوفة نون التثنية مع حركتها، ممّا يعطي في الأخير تَكْتُبَانَّ. وخوفا من الوقوع في اللبس بين المفرد والمثنّى في ما يتعلّق بنون التوكيد، حصل تحريك هذه النون بالكسرة في مقابل النون المفتوحة في المفرد، للفرق فنقول: تكتبَانِّ.

ثالثا : صيغة الجمع المذّكر المخاطب

وأمّا بشأن تصريف الفعل المضارع المؤكّد مع أنتم فإنّنا نتحصّل نظريّا على الصيغة الوظيفية التالية /تَكْتُبُونَ+نَّ/ صيغة تحذف فيها النون الأولى ذاتها مع حركتها والدّالّة على الرفع، وذلك للأسباب ذاتِها التي سبق أن أشرنا إليها، أي توالي الأمثال، ثمّ تحذف بعد ذلك واو الإشباع الدّالة على الضمير اضطرارا بسبب من التقاء الساكنين، أي الواو الساكنة والنون الساكنة التي تليها فنتحصّل على الصيغة المنجزة تكتُبُنَّ.

رابعا : صيغة المؤنّث المفرد

لا تختلف هذه الصيغة كثيرا عن بقية الصيغ التي كنّا بصدد معالجتها، وذلك إذا ما اعتبرنا أنّ الصورة المفترضة لهذه الصيغة هي /تَكْتُبِينَ+نَّ/. فينطبق على هذه الصيغة ما ينطبق على الصيغ السابقة، أي حذف النون الأولى مع حركتها بسبب تتالي الأمثال في البنية الواحدة، ثمّ حذف الياء الساكنة بعد ذلك بسبب من التقاء الساكنين فنتحصّل على الصيغة المتحققة تَكْتُبِنَّ.

وتبعا لكلّ هذا وبالنظر إلى الحالات المذكورة جميعها نخلص إلى الاستفهامات أو الاستخلاصات التالية:

١- لمَ عدَّ النحاة هذه الصيغ من الفعل المضارع صيغا مبنيّة؟ وهي في واقع الحال معربة، وإن كان إعرابها من باب التقدير. ولا غرابة أن نشير في هذا المضمار إلى أن بعض النحاة يقولون بإعرابها. وذلك من نحو ما يذكره ابن عقيل في شرحه إذ يقول: "و نُقل عن بعضهم أنّه (أي الفعل المضارع) معرب، وإن اتّصلت به نون التوكيد "[(١)].

٢- لماذا حُذِفَ الساكن الأوّل بالنظر إلى التقاء الساكنين في الحالتين الثالثة والرابعة، أي مع أنتمْ و أنتِ، ولم يُحذف في الحالة الأولى، أي مع أنتَ، وأنتُمَا، وذلك بالرغم من وجود ما يفرّق بين أنتَ وأنتِ المتمثّل في حركة النون الأخيرة؟

٣- إنّ الفعل المضارع المؤكّد في تقديرنا معرب، مثل بقية الصيغ، وإن كان من باب التقدير، منعت ظهور الإعراب فيه أسباب صوتيّة محضة، تختزل في الثقل المتأتّي من تتالي الأمثال.

هذا عموما في ما يتعلّق بمعالجتنا لظاهرة البناء في حالة التوكيد. وأمّا فيما يتعلّق بالبناء في حالة اتصال الفعل المضارع بنون النسوة. فالأمر يقودنا إلى المسائل التالية:

نقول في تصريف الفعل "كَتَب" مع هنّ في المضارع بأوجهه المختلفة:

هُنَّ يَكْتُبْنَ / لم يَكتُبنَ / لن يَكتُبنَ

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ج١ ص ٤٢

والشاهد في هذه التصاريف جميعها أنْ لا فرق بين المضارع المرفوع والمجزوم والمنصوب.

وبالنظر إلى هذه الصيغ التصريفيّة يقدّر علماء الصرف أنّ نون النسوة ضمير متّصل، وهو يسبق علامة المضارع، ولا يخفى أنّ علامة المضارع هذه وفي هذه الحالة هي النون المفتوحة مثلما هي الحال في ما رفع بالضمّة في التصاريف الأخرى. وعليه فإنّ الأصل الافتراضي ليَكْتُبْنَ في المضارع المرفوع ومن باب التقدير هي: /يَكْتُبْنَ+نَ/

وذلك باعتبار أنّ النون الأولى هي نون النسوة التي نجدها سواء في المضارع أو الماضي أو الأمر، والثانية هي الوسم الإعرابيّ الذي نجده مع ما نسمّيه بالأفعال الخمسة.

وبناء عليه فإنّ هذه الصيغ المفترضة تشهد تغيّرا، وذلك بسقوط النون الأولى وحركتها باعتبارها علامة إعراب أو علامة ضمير، مثلما سقطت النون الأولى مع أمثلة نون التوكيد، وذلك بسبب من توالي الأمثال. ولو لمْ نطبّق الحذف في هذا النوع من التصريف لحصل الإدغام حتما بسبب من وجود حرفين مثلين متحرّكين في آخر الكلمة. ولو طبّق الإدغام لتحصلنا على يَكْتُبَنَّ بعد النقل. وهذه الصيغة الأخيرة مثلما لا يخفى صيغة ملتبسة مع يكتبَنَّ مع ضمير الغائب المذكّر المفرد في حالة التوكيد. ولتجنّب هذا اللّبس فإنّ قاعدة الإدغام لا تطبّق بالرغم من توفّر السياق الموجب لتطبيقها، وفي المقابل طبقت قاعدة الحذف، ثمّ حملنا حالة الرفع على الجزم والنصب.

ويقودنا كلّ هذا في خاتمة المطاف ومن جديد إلى الاستخلاصات التالية:

١- إنّ بناء الفعل المضارع في حالتي جمع النسوة والتأكيد يقول به جمهور النحاة، إلاّ أنّ ثمّ منهم من يقول بإعرابه، ونذكر على سبيل المثال في هذا الصدد ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة، وذلك مثلما جاء في تعليق الشيخ محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لشرح ابن عقيل [١].

٢- إنّ القول بإعراب هذا الصنف من الأفعال، على نحو ما أشرنا إليه، متأتّ من اعتباره معربا مقدّرا، منع من ظهور الإعراب فيه الثقل الصوتيّ الناتج من توالي الأمثال في حالة التوكيد، ومن الشبه الحاصل بين صيغة المضارع وصيغة الماضي في حالة نون النسوة، إذ أنّ هذه النون جزء من الفعل أو هي من متمّماته.

٣- ما حالات البناء التي يتحدّث عنها النحاة في الأمثلة المذكورة إلاّ حالات ناتجة عن تطبيق بعض القواعد الصوتيّة أو الفونولوجيّة (phonologiques).

٤- وتبعا لكلّ هذا فإنّه يمكننا اعتبار الفعل المضارع في كلّ تصاريفه معربا، وإن جاء إعرابه مختلفا عن إعراب الاسم المتمكّن، لأنّه يتعلّق بالوسم الوظيفي الدّال على الزمن والوجه، وليس دالاّ على المعاني النحويّة الشائعة التي ضبطها النحاة أي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة.

(١) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ج١ ص ٤٢

إعراب الفعل الماضي :

لا نريد أن نقصر الحديث على الفعل المضارع وإعرابه أو بنائه، ولا نريد أن نقف عند التمييز بين إعراب الأسماء وإعراب الأفعال المضارعة، وإنّما نريد أن نوسّع الدائرة لتشمل الفعل الماضي والأمر أيضا، وذلك بالنظر إلى جملة الوسوم التي تسم الفعل عموما في نطاق جملة التصوّرات السابقة، وفي محاولة لتطبيق المعايير نفسها التي طبّقها النحاة، بشأن الفعل المضارع، على صيغتي الماضي والأمر، ولننظر أوّلا في بنية الفعل الماضي وتصاريفه.

يعتبر النحاة أنّ الفعل الماضي مبنيّ، وبناؤه يكون على الفتح (مثال كَتَبَ) والضمّ (مثال كَتَبُوا) والسكون (مثال كتبْتُ- كتبنَا- كتبتُنَّ الخ..). ويرى بعض النحاة ومن باب المقارنة بين الماضي والمضارع أنّ الماضي شبه معرب، وذلك بالنظر إلى توزيع الفعل في التركيب، ووقوعه خبرا أو صفة أو صلة أو حالا، وفي تعاقب المعاني اللّغويّة عليه مثل التي تلازم الفعل المضارع، ونقول في الاستعمال: زيد قائمٌ / زيدٌ يَقُومُ / زيدٌ قَامَ (وقوع الفعل خبرا).

ونقول أيضا: كان يقومُ / كان قامَ (خبر كان)/ مررتُ برجل يقومُ / مررتُ برجل قامَ (وقوع الفعل صفة)/ جاءَ الذي أحبُّهُ / جاءَ الذي أحببتُه (وقوع الفعل صلة)/

وجاء زيد يضحك / وجاء زيد قد قام أبوه (وقوع الفعل حالا) .

بمقارنة حالات الفعل الماضي بالفعل المضارع، وبالنظر إلى المعايير التي ضبطها النحاة أنفسهم، ألا يحقّ لنا أن نتساءل:

- ما المانع من اعتبار الفعل الماضي معربا ما دام يشبه الفعل المضارع من جهة والاسم من جهة ثانية، وذلك من حيث التركيب أو التوزيع داخل الجملة؟
- إذا كان الفعل الماضي لا يُبنى على حالة واحدة، ألا يمكن عدّه فعلا معربا، وأنّ العلامات الواسمة التي تلحق آخره هي علامات إعراب لا علامات بناء، وهل لنا أن نتساءل:
- لمَ يَعتبر النحاة الفتحة في المفرد علامة بناء والألف في التثنية ضميرا متصلا؟ وذلك بالرغم من التشابه الحاصل بينهما من الناحية الصوتيّة باعتبار أنّ الألف في الحالة الثانية ما هي إلاّ فتحة مشبعة.
- ألا يمكن عدّ الفتحة في (كتبَ) مثلا علامة ضمير مثلها مثل الألف في المثنّى والواو في الجمع والياء في المؤنث المفرد؟

إذا ما ذهبنا نبحث عن الجواب فلا نعدم أن نجد إجابة من نحو ما يعتبره الأستاذ محمّد الرحّالي مشيرا في هذا الصدد إلى أنّ السبب في اختلاف تقدير الفتحة والألف يعود إلى هيأة الرسم التي تكتب بها الفتحة والألف، علما أنّ الألف لها صورة خطيّة ما جعل النحاة يعتبرونها (مثل الواو والياء) ضميرا متصلا [(١)]، في حين أنهم لم يؤولوا الفتحة باعتبارها كذلك. وهذا بالنظر إلى أنّ الحركات في آخر الكلمة عندهم إمّا أنّها تدلّ على الإعراب أو البناء.

(١) الرحّاليّ: تركيب اللّغة العربيّة ص ٩٢

غير أنّنا في التقدير ومن وجهة نظرنا يمكن أن نذهب إلى أبعد من هذا. ذلك أنّ المانع من اعتبار الفتحة في كَتَبَ مثلا ضميرا متصلا لا الخطّ أو الرسم المرئي مثلما يُتوهم، وإنّما هو وجود الفاعل الظاهر أو المقدّر بعد الفعل، باعتباره مُظهَرا في الحالة الأولى ومستترا في الحالة الثانية، والأمر مختلف لا محالة في المثنّى والجمع.

وعليه فإنّنا نقول في مثال "جاء الولد" : "الولد" اسم ظاهر في محلّ رفع فاعل. و نقول في "الولد جاء" فاعل "جاء" ضمير مستتر تقديره "هو". والجملة جملة اسمية مركّبة. وأمّا في قولنا " جاء الأولاد " فنقول: "الأولاد" فاعل مثلما هي الحال في "الولد" في المثال الأوّل. ولا يمكن تغيير هذا التركيب الأخير بأيّ حال من الأحوال (اللهمّ في لغة أكلوني البراغيث) فلا نقول "الأولادُ جاءَ " بسبب من عدم المطابقة. وأمّا قولنا "الأولادُ جاؤوا " فنقرّ بسلامة هذا التركيب على اعتبار "جاؤوا " خبرا للأولاد. والخبر جملة فعليّة تتكوّن من فعل وفاعل، والفاعل ضمير متّصل هو الواو. وفي المضمار نفسه لا نقول "جاؤوا الأولاد" لأنّه سيصبح للفعل "جاء" فاعلان، والفعل في العربيّة لا يحتاج إلاّ لفاعل واحد حسب النحاة.

هذا هو في اعتقادنا السبب الأقوى في اعتبار الألف والواو ضميرين واعتبار الفتحة في كَتَبَ علامة بناء. والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى تاء التأنيث الساكنة في كتبتْ. وهي صوتيّا تاء ساكنة مسبوقة بفتحة.

وبالمقارنة بين الماضي والمضارع، وبالقياس يمكن عدّ الفعل الماضي معربا أيضا. غير أنّ الوسم الإعرابيّ في الفعل الماضي في تقديرنا ليس

من طبيعة الوسم الإعرابي في الاسم، ولا في الفعل المضارع، ذلك أنّه في الأسماء، على ما بيّنا دالّ على المعاني النحويّة، في حين أنّه في المضارع دالّ على مقولة الزمن والوجه، وهو دالّ في حالتنا هذه، أي في الماضي على علامة ضميريّة صرفة.

ولعلّ من المفيد أن نشير في هذا الصدد إلى أنّ العلامات الضميريّة في الفعل الماضي قائمة إمّا على الحرفيّة أو الاسميّة، وذلك باعتبار أنّ الفتحة في (كتبَ) والفتحة التي تتبعها تاء التأنيث الساكنة في (كتبتْ) هي علامات حرفيّة، وأنّ بقيّة العلامات الأخرى مثل الألف والواو والتاء المتحرّكة (في كتبتُ وكتبتَ وكَتَبْتِ) هي علامات اسميّة، ووظيفتها هي وظيفة الاسم الظاهر، أي هي في محلّ رفع فاعل.

وإذا ما قدّرنا أنّ الفعل الماضي مبنيّ فبناؤه سيكون حتما على السكون. والسكون يسم الحرف الأخير من الفعل أو بالأحرى **جذع** الكلمة (le radical) ممّا يجعل هذا الجذع ينتهي في مختلف التصاريف بلام الكلمة، وما تلاها فهو من العلامات الدّالة.

وبناء عليه ففي تقديرنا إنّ الفعل (كَتَبَ) على سبيل المثال مبنيّ على السكون في كلّ حالاته أو تصاريفه، و ما عقب ذلك فهو وسم إعرابيّ ضميريّ، أو هي علامات ضميريّة دالّة، سواء كانت حركة أو حرفا، أو بعبارة أخرى سواء اتّسمت بالحرفيّة أو الاسميّة. وهي اسميّة لا محالة إذا قامت بوظيفة الفاعل، وحرفيّة في الحالات المخالفة.

وإنّ في القول ببناء الفعل الماضي على ما بيّنّا، وعلى أن يكون بناؤه على السكون لا مانع من تصوّر الفعل المضارع مبنيّ أيضا، ويكون بناؤه

على السكون أيضا. والوسوم الإعرابية في صيغ الماضي أو المضارع إمّا أنّها دّالة على العلامات الضميريّة أو على الزمن والوجه.

وأمّا حديث النحاة عن إسكان لام الفعل في الفعل الماضي عند جلب الضمائر، وذلك في أمثلة من نحو كتبْتُ و كتبْتَ و كتبْتِ باعتبار أنّ هذه الظاهرة هي ظاهرة صوتيّة صرفيّة فلا اعتداد بها في رأينا، وذلك إذا ما نظرنا إلى بنية الفعل التي تقف عند حدود اللام وهي ساكنة، وما عداها فهو ضمير أو علامة ضمير على ما بيّنّا.

وصفوة القول إنّ الفعل في صيغتي الماضي والمضارع مبنيّ بإطلاق، وذلك بالنظر إلى البنية أو الجذع، وأن بناءه يكون أبدا على السكون.

وأمّا الوسم الإعرابيّ المتعلّق بالزمن والوجه في المضارع وبالعلامات الضميريّة في الماضي فهو يتحقّق عموما بأدوات مختلفة تلازم الفعل إمّا في أوّله أو في آخره، أو بما تفيده الصيغة أو السياق أيضا.

إعراب فعل الأمر :

إذا كان الفعل المضارع في تقدير النحاة معربا والفعل الماضي شبه معرب، فإنّ فعل الأمر عندهم بلا خلاف مبنيّ. وهذا مذهب جمهور البصريّين. وأمّا الكوفيّون فإنّهم يرون أنّ فعل الأمر معرب من باب التقدير، أي أنّه مجزوم بلام الأمر المقدّرة، إذ الأصل في اُكْتُبْ مثلا "لِتَكْتُبْ"، حذفت منه اللام من باب التخفيف، ثمّ حذف حرف المضارعة للفرق بين المضارع والأمر، ثمّ جيء بهمزة الوصل بعد ذلك للتمكّن من النطق بالساكن[1]. ولا خلاف في رأي النحاة بأنّ المضارع

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ج١ ص٤١ هامش ١.

متولّد من الماضي (وذلك بإضافة حروف المضارعة)، وأنّ الأمر متولّد من المضارع (وذلك بحذف حروف المضارعة)، كما لا خلاف بينهم في أنّ فعل الأمر مبنيّ، وبناؤه يكون على السكون، ذلك أنّ الأصل في الأفعال البناء، وأنّ الأصل في البناء السكون.

ولا غرو في أنّ النحاة يرون أنّ فعل الأمر قد يُبنى في حالات على الفتح، وذلك عند اتصاله بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، فنقول مع المخاطب المذكّر اُخرُجَنَّ أو اُخْرُجَنْ. وصورة البناء على الفتح في حالة التوكيد هذه شبيهة بحالة المضارع التي سبق أن تفحّصناها أعلاه. فإذا كنّا فررنا من الضمة إلى الفتحة في المضارع المؤكد مع أنتَ (تكتُبَنَّ)، فإنّنا نَفرّ في حالة الأمر المؤكّد من التقاء الساكنين. وحتّى لا نحذف الساكن الأوّل باعتباره حرفا صحيحا، يتّم تحريكه، ويكون تحريكه بالفتحة على حساب الضمّة تجنبا للوقوع في اللّبس مع صيغة أنتمْ وأنتِ. وهذه الظاهرة الصوتيّة الوظيفيّة في تعديل أبنية الفعل وما يلحقها هي ناتجة عن الإلصاقات الضميريّة أو غيرها بجذع الفعل.

والجذع في كلّ الحالات عار من أيّ لواصق أو لواحق سواء بالنسبة إلى الماضي أو المضارع أو الأمر لأنّه وفي كلّ الحالات مبنيّ على السكون.

وتبعا لكلّ هذا وبالنظر إلى كلّ ما سبق أن تمّت معالجته نخلص إلى القول بإنّ حركات الإعراب أو البناء في الفعل في صيغه المختلفة (أي في الماضي والمضارع والأمر) هي علامات ضميريّة، أو وسوم دالة على الزمن وعلى جريان الحدث، ووجوه التعيين أو الطلب أو غيرها، وهي ليست علامات إعراب كالتي نجدها في الأسماء المعربة.

ولقد قادنا هذا لا محالة إلى تفنيد أطروحة الإعراب في الفعل المضارع، وفي الفعل عموما، والإقرار بالقول بأنّ الفعل في العربيّة مبنيّ على الإطلاق في كلّ حالاته، وبناؤه لا يرد إلا على السكون، وذلك، ومثلما بيّنا، بتجزئة الفعل المصرّف في العربيّة، وبالوقوف عند بنيته، أو عند حدود الجذع فيه، وما تلا ذلك من علامات هي علامات ضمائر أو وسوم دالة، وما التغيّرات الطارئة عليها في بعض الحالات إلا تغيّرات صوتيّة فونولوجيّة، تُمليها حالات الثقل في النطق أو الاستحالة فيه.

قائمة المراجع :

أ- بالعربيّة :

- الأستراباذي (رضيّ الدين): **شرح الكافية لابن الحاجب**. تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. ط ٢. منشورات جامعة قار يونس. بنغازي ١٩٩٦م
- الأنباري (أبو البركات): **كتاب أسرار العربيّة**. تحقيق د. فخر صالح قدارة. دار الجيل. بيروت ١٩٩٥م
- جاكبسون (رومان) : **ستّ محاضرات في الصوت والمعنى**. ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح. المركز الثقافي العربيّ. بيروت. الدار البيضاء ١٩٩٤م
- ابن جنّيّ (أبو الفتح عثمان) : **الخصائص**. تحقيق محمّد علي النجّار ط٢ .دار الهدى للطباعة والنشر. بيروت لبنان (د.ت).
- ابن الخشاب (أبو محمّد عبد الله): **المرتجل**. تحقيق علي حيدر. منشورات دار الحكمة. دمشق ١٩٩٢م
- الرحّالي (محمّد) : **تركيب اللّغة العربيّة. مقاربة نظريّة جديدة**. دار توبقال للنشر. الدار البيضاء ٢٠٠٣
- الزجّاجيّ (أبو القاسم عبد الرحمان): **الإيضاح في علل النحو**. تحقيق مازن المبارك. ط٥. دار النفائس. بيروت ١٩٨٦م

- سيبويه (أبو بشر عمرو): **الكتاب**. تحقيق عبد السلام محمّد هارون. ط٢ . الهيئة العامّة المصريّة للكتاب. القاهرة م١٩٧٧
- عبد الواحد (عبد الحميد): **الكلمة في التراث اللّساني العربيّ**. مكتبة علاء الدين. صفاقس تونس ٢٠٠٤م
- عبد الواحد (عبد الحميد): **بنية الفعل. قراءة في التصريف العربيّ**. كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة. صفاقس تونس ١٩٩٦م
- ابن هشام (جمال الدين): **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**. تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصريّة. صيدا بيروت (د.ت).
- ابن يعيش (موفّق الدين): **شرح المفصّل للزمخشريّ**. دار صادر. بيروت (د.ت).

ب. **بالفرنسيّة** :

- Chomsky, N. & Halle, M. : Principes de phonologie generative, Tr. Encreve, P., ED. Seuil, Paris 1973.
- Dell, F. : Les regles et les sons: Introduction a la phonologie generative, Coll. Savoir Hermann, Paris 1973.

- Dubois, J. et Coll. : Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris 1973.
- Ecyclopaedia Universalis : “ Marque, linguistique “ www.universalis.fr
- Gabdet. F. : “ La genese de concept de marque 1926-1931”, in Cahiers ILSL, n0 5, Paris 1994.